بيان **إخباري**

حماية حقوق وحريات سكان ألبرتا

٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤

تدرس حكومة ألبرتا إجراء تعديلات تشريعية من شأنها حماية حرية التعبير للمهنيين العاملين بالمهن المُنَظَّمَة.

ردًا على المخاوف المتزايدة من أن هيئات التنظيم المهني قد تتمادى في الحد من حرية التعبير الفردية وفرض التدريب الإلزامي خارج نطاق ممارستها المهنية، تطلق حكومة ألبرتا هذا الخريف دعوة لمشاركة الرأي والتي ستشمل الاستماع مباشرة إلى الأعضاء المتضررين.

كجزء من التزام المقاطعة بحماية الحريات المدنية لجميع سكان ألبرتا، تدرس الحكومة التعديلات التشريعية لتوضيح دور هيئات تنظيم المهن والذي يجب أن يقتصر على تنظيم الكفاءات المهنية وسلوك الأعضاء المهني. ستضمن المشاركة وجوب احترام هيئات تنظيم المهن لحقوق وحريات أعضائها، وتمكين مشاركة سكان ألبرتا لتجاربهم وآرائهم.

صرحت دانييل سميث، رئيسة وزراء ألبرتا قائلةً:

"حرية التعبير هي حجر الأساس في المجتمع الديمقراطي. نحن ملتزمون بالدفاع عن حرية سكان ألبرتا وهذا يشمل ضمان عدم إجبار سكان ألبرتا على الرقابة الذاتية بسبب التهديدات من هيئاتهم للتنظيم المهني. "يجب على الهيئات التي تنظم دور المهنيين أن تحقق التوازن الذي يدعم الكفاءة والأخلاق دون تقييد حقوق الأعضاء وحرياتهم ونحن نعمل على ضمان تحقيق هذا التوازن."

صرح ميكي عامِري، وزير العدل والنائب العام بحكومة ألبرتا قائلاً:

"لقد استمعنا إلى المهنيين الذين تلقوا شكاوى من هيئات تنظيم المهن، وفي بعض الحالات يواجه هؤلاء إجراءات تأديبية فعلية بسبب التعبير عن معتقداتهم وآراءهم الشخصية غير المرتبطة بكفاءاتهم المهنية. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى المبالغة في الرقابة الذاتية وقمع القدرات على التحدث والتعبير عن الآراء بحرية. نحن نبدأ هذه المراجعة لضمان حماية حقوق وحريات الأعضاء."

ستقوم إحدى عشرة وزارة مع المهن المُنظّمة في نطاق هذه المراجعة بجمع المعلومات والتواصل مع الهيئات التنظيمية المهنية وغيرها من المجموعات ذات الصلة حسب الحاجة لربط ذلك بعملية صنع القرار السياسي.

ستستند المراجعة إلى مدخلات من هيئات تنظيم المهن والمهنيين المنظمين والمنظمات أو الجمعيات أو الخبراء الآخرين. سيتم دعوة هذه المجموعات لمشاركة آرائها حول ما إذا كانت الرقابة التنظيمية تتجاوز تنظيم الكفاءة والأخلاق المهنية إلى أمور مثل حرية التعبير والرأي والتدريب غير المرتبط بالكفاءة المهنية والشكاوى المزعجة وسوء النية والشكاوى المقدمة من أطراف ثالثة وحماية أولئك الذين يشغلون أدوارًا أخرى بالإضافة إلى دورهم بالعمل في مهن منظمة.

Classification: Protected A

بيان إخباري

حقائق سريعة

- تحمي هيئات تنظيم المهن المصالح العامة من خلال وضع معايير الكفاءة والسلوك المهني لأعضائها ومعاقبة أولئك الذين يفشلون في الوفاء بها.
- الحق في حرية التعبير محمي بموجب القسم ٢ (ب) من ميثاق الحقوق والحريات.
- ستشمل المراجعة ١١٨ هيئة تنظيم مهني بموجب تفويضات ١١ وزارة.
  - تخضع هذه المهن والحرف الـ ١١٨ لحكم ٦٧ هيئة تنظيم مهني مختلفة. ويشمل هذا العدد بعض وزارات الحكومة الإقليمية التي تنظم المهن بشكل مباشر.
- قامت كل وزارة بجرد المهن المنظمة بموجب تفويضاتها وحددت المهن التي يجب تضمينها في المراجعة. يجوز استبعاد المهن من المراجعة إذا:
  - لم تكن ذاتية التنظيم.
  - لم تكن المهنة منظمة بعد.
  - لا توجد هيئة تنظيم مهني أو وسيلة للتعامل مع الشكاوى العامة أو الإجراءات التأديبية ضد أي عضو.
  - لا يوجد دور تنظيمي يذكر أو لا يوجد دور تنظيمي بخلاف التصديق.

معلومات ذات صلة

- مشاركة المهن المنظمة

وسائط متعددة

- فيديو مع رئيسة الوزراء دانييل سميث ووزير العدل ميكي عامِري

استفسارات وسائل الإعلام

ساڤانا جوهانسن
Savannah.Johannsen@gov.ab.ca
780-686-3521
السكرتيرة الصحفية، بمكتب رئيسة وزراء ألبرتا

تشينيني أنوكوورو
Chinenye.Anokwuru@gov.ab.ca
780-720-1915
السكرتيرة الصحفية الأولى، بوزارة العدل في ألبرتا